

## الاتفاق الذي أنهى الخلافات الخليجية

■ **حميدي العبدالله**

أكدت صحيفة «الحياة» السعودية أنَّ قطر وقعت تعهدًا خطياً في القمة المفاغمة التي جمعت قادة الدول الخليجية في السعودية بأن تعيد النظر بسياساتها التي كانت سببا وراء تدهور علاقاتها مع السعودية والإمارات والبحرين، وسحب الدبلوماسية الثلاث سفراءها من الدوحة ولمدة تجاوزت (8) أشهر، وأكدت أنه سيتم تنفيذ هذا التعهد في غضون شهر واحد.

الصحيفة أشارت فقط إلى تعهد قطر وقف الحملة الإعلامية الموجهة ضدّ مصر، ولكنها لم تشر إلى قضايا الخلاف الأخرى، وتحديدًا وقوف قطر إلى جانب جماعة «الإخوان المسلمين» وتقديم الدعم المالي والسياسي لهذه الجماعة التي تصنفها السعودية الإمارات العربية كجماعة إرهابية. بل أكثر من ذلك، فإنّ صفقات الإمارات والاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، الذي يرأسه يوسف القرضاوي الذي تستضيفه قطر، هذا الكيان جماعة إرهابية كونه يحرض على الإرهاب في أكثر من بلد، ولا سيما في مصر.

هل التمدد القطري لتمتير انعقاد القمة الخليجية في موعدها ومكانها المقرّر في الدوحة، أم أنه يمثل تراجعاً فعلياً عن السياسات المعتمدة من قبل قطر والتي كانت وراء الخلافات بين الدول الخليجية، والتي كانت موجودة منذ فترة طويلة، ولكنها طفت على السطح بقوة في الأونة الأخيرة، وتحديداً بعد سحب السفراء من قطر؟

الأرجح أنّ طي صفحة الخلاف هذه المرة أكثر من مناوره سياسية لتمتير القمة الخليجية في قطر في ضوء التوازنات الجديدة الناشئة.

فالردود اللفظية في غالبيتها اسحاقفة ضدّ جماعة «الإخوان المسلمين»، وجاء موقف مصر من هذه الجماعة ليبرز موقف الدول الخليجية التي تعادى جماعة «الإخوان» وتخشى أجدنتها الخفية. وبديهي أنّ قطر لم تعد تحظى على المستوى العربي بأيّ دولة تؤيد علاقاتها مع «الإخوان» وتحديداً بعد خسارة حركة النهضة في الانتخابات التونسية، ولا تشكل تركيا وحدها وسندا يعتدّ به من قبل قطر، ولا سيما في ضوء توتر العلاقات التركية – الغربية على خلفية تهاون تركيا مع التنظيمات الإرهابية، وعدم انضباطها الكامل بالخطة الأميركية الموجهة ضدّ تنظيم «داعش» وعمد تنظيمات القاعدة، الأخرى.

كما أنّ الولايات المتحدة والحكومات الغربية التي كانت تراهن على جماعة «الإخوان المسلمين، كبديل للأنظمة الحكم الممتدلة، في البلاد العربية، باتت على قناعة بأنّ هذه الجماعة غير قادرة وغير مؤهلة للعب هذا الدور بعد سقوط أنظمة حكوما في مصر وتونس، ووقوعها إلى جانب تنظيمات «القاعدة» في ليبيا ومناطق أخرى، وأصبحت هذه الجماعة عبئاً على الولايات المتحدة والحكومات الغربية لدرجة أنّ الحكومة البريطانية قد بحثت إمكانية حظر هذه الجماعة على أراضيها، وكانت بريطانيا دائماً الملائد الأمن لهذه الجماعة.

هكذا وجدت قطر نفسها معزولة خليجيا، ومحاصرة عربيا، ولم تعد تحظى بالغاواء والدعم الغربيين لعلاقتها مع «الإخوان المسلمين»، بل يمكن القول إنّ علاقتها مع «الإخوان» كانت بتوجيه من الحكومات الغربية في إطار سياسية هذه الحكومات القائمة على تنويع آدارت فرض السيطرة والهيمنة على المنطقة العربية، ولكن هذه الجماعة لم تعد موضع رهان الغرب، ولهذا الأرجح أن الغرب شجج قطر على التحلي عنها، وبالتالي زال سبب أساسي من أسباب الخلاف بين قطر والدول الخليجية الأخرى.

## الهبة الإيرانية تعثر

■ **روزانا رحال**

زار الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني في وقت سابق من شهر تشرين الثاني الماضي بيروت، وأعلن منها أن بلاده قرّرت تقديم هبة عسكرية للجيش اللبناني، عربون محبة وتقدير للبنان ولجيشه الباسل، وهي عبارة عن بعض التجهيزات التي تساعد هذا الجيش في المواجهات الطويلة التي يخوضها ضدّ الإرهاب الآل، مؤكداً أنّ هذا الوعد ليس طويل الأجل، وإنما ستقدم هذه الهبة بشكل خالص خلال زيارة رسمية يقوم بها وزير الدفاع سمير مقليل إلى إيران لتسليمها في شكل رسمي.

ذهب مقليل إلى إيران وأيدى شكره وامتنانه للعرض، وأعلن من طهران تخبّئه المبادرة إلى تسلّم الهبة، لافتاً إلى مبادرة مشابهة قبلها الأكراد من إيران وهم اصداقاء واشتلان، وفي هذا تسالول أو تبرير وضعه الوزير للهبة الإيرانية للبنان أمام شعب لبنان وحكومتّه.

عاد مقليل إلى بيروت وأخذت الهبة تتفاعل بين الأوساط السياسية والإعلامية والجزئية، وبقي الموقف منها غير محسوم رسمياً أو متلبساً...

الجديد في الملف زيارة وزير الدفاع اللبناني سمير مقليل إلى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، وقد رافقت الزيارة وأقيمتها أجواء التوشيش المفتعلة، لأنّ الزيارة أوحث بأنها تحمل بشارات خير إيجابيه لجهة قبول الحكومة اللبنانية للهبة الإيرانية، خصوصاً أنّ الزائر هو وزير الدفاع عشية انعقاد مجلس الوزراء الذي قيل أنّ موضوع الهبة سيطرح على جدول أعماله. مصادر مغربيّة من وزيرالدفاع أفادت أنّ موضوع الهبة لم يكن على جدول أعمال زيارته إلى السيد نصرالله، لأنّ السيد يعلم حجم التعقيدات التي تحيط بهذا الملف وتعترضه، وفي مقدمتها أنّ هناك من لا يريد خط اتصال مباشر بين الجيشين اللبناني والإيراني قابلاً للتطوّر والنمو.

أنه أمر ليس بيد قائد الجيش ووزير الدفاع الداعمين لقبول الهبة، بل بيد الحكومة المكوّنة من مجموعة كتل سياسية يجاهر أعضاها برفضه الهبة الإيرانية، وتوقعت المصادر في ما يتعلق بالهبة أن يكون مصيرها التناجل تلو التناجل، إنّه المخرج الأقل للحاق لأنّادى بوضع سياسي منوّر وسئوئ إلى البلاد، ولا تقتضه هزات إضافية، والعلاقات اللبنانية – الإيرانية بغنى عن عن سلبلية من أحد العواص، خصوصاً أنّ حسم أمر الهبة بالرفض سيجعل من القضية عنواناً لردّ الاعتراض والكرامة لإيران، والذي سيستبرئ بالحفاؤها أنها في موقع فاعل الخير المعتدى عليه، بينما يبقى التناجل أقل وطأة من الرفض كما هو بالنسبة إلى الرافضين أقل وطأة من القبول.

أما عن ميزن الزيارة الفصائل الممقرّبة من مصادر الدفاع إنّ البحث تناولر المخطط الأمنيّ التي ينفذها الجيش اللبناني في أكثر من منطقة، وخصوصاً منطقة البقاع في ضوء التوترات التي شهدتها، وبعض الأحداث الأمنية والمخاوف من مخاطر ما ستقوم به المجموعات المسلحة التابعة له«اعش» وال«نصرة» في جرود عرسال مع بدء موسم الشتاء. وأكدت المصادر أنّ الاتفاق إنّما في وجهات النظر وأنّ حزب الله وضع كل إمكانياته بتصرف الجيش كإضافة ضمنه الأمنية من جهة، ولدعم أيّ خطّة مواجهة عسكرية يصيها لحماية المناطق اللبنانية من خطر الإرهاب من جهة أخرى.

## الفلسطينيون والكلمة الفصل

يتعامل الكثير من السياسيين والمحللين مع معادلة فلسطين القضية المركزية بصفتها دعوة إلى تقديم القضية الفلسطينية على ما عداهما أو معادلة التوازن المؤتمنين بفلسطين كحقّ لا تقاوي والصراع مع «إسرائيل» كصراع وجودي.

هذا نصف الحقيقة.

نصف الحقيقة الآخر هو أنّ قضية فلسطين تشكل المحرك للوجدان الجمعي لألمة بئسمياتها وحدودها المختلفة سوريّة أم عربية أم إسلامية.

الحقيقة أنّ الطبيعة العنصرية العدوانية للكيان الغاصب لفلسطين تتكلل بإسباعا الحرب تلو الأخرى بسبب العاقلة العنضوية له«إسرائيل» بالعرب ودورها في منظفونه الأمنية والعسكرية استتحوّل إلى حرب تشرشاش متنيّة إلى صدر تديده شامل للاستقرار في المنطفلة مهما كانت ركائزه الأخرى متنيّة ونايبيّة.

الشعب الفلسطيني الذي طال انتظاره وتعذّدت فرصه لتحقيق السلام، وخير طريق المقاومة، وصار أستاذًا فيها، لن ينتظر قطعان المستوطنين تفتك بشبابها وشيوخها وبناتها والأطفال لأنّ «حماس» تقاعدت في حوض الدوحة وأنقرة، ولا لأنّ أغلب السلطة يريد لحاق سراب التفاوض فيمتشق سلب الدهس والطعن والعمليات العسكرية.

الاستقرار تصنعه فلسطين والحرب تصنعها فلسطين.

بوركت الأيدي المقاومة التي تصنع المجد للأمة.

التعليق السياسي

## البنان

**ماذا يحدث لو انهار الدولار حول العالم مرة واحدة؟**

## حرب العملات... اليونان والروبل يعيدان رسم ملامح النظام العالمي

**فارس سعد**

إنّ تغيير توازنات القوى داخل النظام الدولي الحالي، وتكريس التعددية والضم من هيمنة الولايات المتحدة، بالتوازي مع تنمية مشاريع تكامل إقليمي، ونسج شراكات عميقة بين الدول المتضخّرة من دور الولايات المتحدة الحالي، تبدو جميعها أهدافاً واقعية وضرورية وقابلة للتحقق ضمن المدى المنظور. من ناحية أميركا، فهي بحاجة إلى إشغال القوى الدولية المنافسة بالصراعات، وإنيابها لبعبة التوازنات من خلال حلفائها،

كما انتهت إمبراطورية بريطانيا بنهاية الاسترليني سنتهتي إمبراطورية أميركا – التي أصبحت تنظفل بعملتها على فائض الاقتصاد العالمي – بنهاية الدولار، الذي لم تعد تدعمه قوة اقتصادية موازية بقدر ما تدعمه القوة العسكرية والأنظمة الحليفة.

خلف الازمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، تدور حرب خفية بين الدول والبنوك المركزية العالمية الكبرى، على الاحتفاظ بالكرت قدر من السيولة العالمية...

في الوقت الذي تدور فيه حرب ثنائية بين البنك العالمي الرئيسية...الدول والبنوك والجنينة الإسترليني والين الياباني واليوان الصيني والروبل الروسي، على القيمة وإيضاً على السلطة.

ولكن ما هي عناوين المواجهة المقبلة في حرب العملات، وهل شكلت العقوبات الغربية على روسيا عنصر إسقاط هيمنة الدولار على العالم؟

### خطوط المعركة

ذات مرة كتب الخبير الروسي ييغور تومبيرغ من معهد الاقتصاد العالمي، أنّ من أسباب تعجيل الحرب الأميركية على العراق، قرار الرئيس العراقي السابق صدام حسين، باتخاذ اليورو عملة للحسابات المالية في إطار برنامج «النفط مقابل الغذاء» بدلاً من الدولار الأميركي.

وكان صدام قد أمر بتحويل مبلغ 10 مليارات دولار أميركي تراكتت لحساب العراق في الأمم المتحدة إلى اليورو. واستخدمه تومبيرغ بما ذكره ويليام كلارك، الخبير في شؤون الأمن واقتصاد سوق النفط بأنّ هذا الخيار هو الذي حذّ مصر العراق.

ويرى تومبيرغ وكلارك أنّ جزءاً كبيراً من خطوط المعركة الراهنة في أسواق العملات والسيولة والاقتصاد قد رسم بفعل تغيير ميزان القوى الاقتصادية العالمية خلال السنوات العشر الأخيرة، وبخاصة العجز في ميزانية وميزان التبادل التجاري للولايات المتحدة، وارتفاع قيمة العملة الأوروبية اليورو، وأيضاً الين الياباني واليوان الصيني أمام الدولار.

ويستبعد الخبير الروسي أن تكون الحرب على العراق، هي بالفعل آخر حرب تخوضها الولايات المتحدة من أجل استقرار عملتها، ولا سيما أنّ إيران قد أعلنت هي الأخرى منذ عام 2006 عن خطتها الخاصة بافتتاح بورصة للنفط يجري التداول فيها باليورو بدلاً من الدولار، ولا سيما أنّ بورصة النفط الإيرانية تتمتع في الوقت الحاضر بالأيأس التي تتيح لها أن تصبح نجاحاً حقيقياً لبقروضي لندن ونيويورك، خصوصاً أنّ أكثر من ثلث صادرات النفط الإيراني تذهب إلى أوروبا بالذات، الأمر الذي يجعل الإدارة الأميركية تخطط جدياً لردع طهران.

لكن الخبير الروسي قلل من حجم تحول إيران إلى اليورو في تسوية حسابات بيع وشراء النفط على سعر صرف الدولار، فقال: «لا يبدو في الوقت الحاضر أنّ هناك أيّ تهديد للدولار كعملة وحيدة في عقود النفط، كما أنّ 60 – 70 في المئة من عمليات الاستيراد والتصدير في العالم تتمّ بالدولار، ويشكل الدولار نحو 60 في المئة من احتياطات بلدان العالم من العملات الصعبة إضافة إلى أنّ العملة الأميركية تعتبر أداة التعامل في نحو 80 في المئة من عمليات السوق المالية العالمية، و70 في المئة من القروض التي تقدمها البنوك في مختلف أنحاء العالم».

### كيف ستحمي روسيا اقتصادها؟

يرى خبراء أنه من الضروري على روسيا اتخاذ إجراءات تجنّب الاقتصاد الروسي الأضرار الناتجة من عقوبات غربية محتملة وخاصة على المدى الطويل، تمّ حصرها في ثماني خطوات.

وتتمحور هذه الإجراءات بما يلي وفقاً للخبراء الاقتصاد الروسي:

أولاً- التراجع التجاري والسفلى إلى عمليات التعامل التجاري بالعملات الوطنية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، وقد بدأت روسيا بالفعل تحرير عملتها من خلال بيع النفط الروسي بالعملة الوطنية الروبل إلى شركة بيلاروسيا، وذلك للمرة الأولى في تاريخها، كما كشفت شركة النفط الروسية «اروبايك نفط».

ثانياً- تسريع عمليات تنمية العلاقات التجارية مع دول الجنوب الشرقي.

ثالثاً- العمل على إدارة أكثر مرونة لاحتياجات روسيا الدولية وموارد صندوق الراءة الوطني.

رابعاً- العمل على تطوير الاستثمارات المباشرة.

خامساً- خلق تحالفات أكثر استراتيجيّة بين الشركات الروسية والأجنبية.

سادساً- توسيع مجال وصول الشركات الأجنبية إلى مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية.

سابعاً- العمل على تحسين صورة وسعة الاستثمار في الاقتصاد الروسي.

ثامناً- تطوير العلاقات مع البلدان المحتاجة إلى الطاقة النووية.

### التحدي الصيني

من جانبها تسعى الصين إلى الدفع بزيادة استخدام عملتها في التجارة الدولية. ومؤخراً وافق بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) على تمديد السماح لسويسرا

التي حين ائتملال عملية الترميم الداخلي لتصبح قادرة على إعادة تجديدها هيمنتها على النظام الدولي. غير أنّ السعود الروسي. الصيني. الإيراني، ودول البريكس، كسر طرح وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر، الذي كان قد رأى أنّ أعظم إشكالية يعانيناها خصوم الولايات المتحدة بشكل عام هي في وهمة الأمم لا تتعلم إلا بالتجارب... والذات «تتعلم» أخيراً يكون الزمن قد فات على العمل، غير أنّ الزمن هنا يسير برفقة هذه القوى الصاعدة، وقد بدأت طلائعها في حرب العملات التي تتجه نحو إسقاط هيمنة الدولار.

مبادلة اليوان بعد اتقافه مع البنك المركزي الأوروبي العام الماضي. وقد وافقت الصين أيضاً على السماح للشركات بتسوية معاملاتها في لندن وفرنكاكتوفر باليوان لأول مرة، ينكر أن هيئة النقد في هونغ كونغ قد اشترت منذ فترة دولارات أميركية من أجل الحد من مكاسب عملتها المرتبطة بالدولار، وأكدت بعد قيامها بشراء 8.4 مليارات دولار في شهر تموز، وهو أعلى مستوى منذ أكتوبر 2012.

في حين رأى خبراء أن العقوبات تكشف عن احتمالية استخدام إجراءات اقتصادية – مثل تقليد استخدام العملة – بدلاً من العمل العسكري، وهذا يمثل خطوة كبيرة في تطور السياسة الخارجية تجاه روسيا والتحدي الحقيقي هو تحويل تلك القوة المالية إلى نفوذ سياسي.

إن الحديث عن الدولار في السنوات الأخيرة لا يخلو من تلميح واضح على فكرة المؤامرة الاقتصادية التي تتحكم في العالم وتضرب شرقاً وغرباً، فهل كانت الإنهيارات الأخيرة للدولار شأنًا مقصودًا من أجل خدمة الاقتصاد الأميركي على نحو خاص في مواجهة اقتصاديات العالم المتقدم والصاعد، ولا سيما الصين؟ الثابت أنّ العملة الأميركية انهارت في نهاية عام 2007 ومع بداية عام 2008، ووصلت إلى أدنى مستوياتها في التاريخ، وذلك بسبب الازمة المالية، وازمة الرهن العقاري، حيث سجل اليورو مستوى قياسيًا أمام الدولار في شهر آذار/ أبريل وصل إلى 1.6 وسجل الجنينة الإسترليني أكثر من 2 دولار وبعطو الدولار نحو 13 الفرك السويسري لأول مرة في التاريخ ووصل الدولار إلى أدنى مستوياته في 17 عامًا... أما الين الياباني حتى 97 ين، وهيئة أيضا أمام غالبية العملات العالمية... هل كان هذا الإنهيار مقصودًا من أساطين المال الخفيين الذين يعملون في الظلام وخلف الكواليس؟

بدأه الباحث الأميركي الصيني الأصل سنوغ هونغبينغ في كتابه المثير «حرب العملات» إلى أنّ ما جرى ليس إلاؤامرة تعد لتقويض ما يسميه «المعجزة الصينية الاقتصادية».

ويرى هونغبينغ أنّ تراجع سعر الدولار، وارتفاع أسعار النفط والذهب، ستكون من العوامل التي ستسخدمها عائلة روتشيلد لتوجيه الضربة المنتظرة إلى الاقتصاد الصيني. في هذا الكتاب يتهم هونغبينغ عائلة روتشيلد وحلفاءها من العائلات الكبرى، بأنها تتخفن الفرصة للزول بسعر الدولار الأميركي إلى أدنى مستوى له، حتى تفقد الصين في ثوان معدودة كل ما تملكه من احتياطي من الدولار (نحو 3 تريليون دولار) محذرا من أنّ الازمة التي يتخّ الخطيط لها، ستكون أشد قسوة من الضربة التي تعرض لها الاقتصاد الصيني في تسعينيات القرن الماضي.

### الصين تدعم عملتها في مقابل الدولار

وباعتبارها من أوروبا، تقطع الصين شوطا جيدا على طريق تحرير اقتصادها والواقع المالي العالمي من الاعتماد على الولايات المتحدة والدولار الأميركي، ومنذ مطلع العام مرر الصين لم تحفل قط برغبتها في أن تحل عملتها، اليوان، محلّ الدولار الأميركي، كعملة للتجارة العالمية، وفي هذا الصدد كتفت الصين جهودها لجعل اليوان عملة دولية.

وبالفعل أبرمت الصين على مدى العامين الماضيين مع البرازيل اتفاقيات مياضمة عملة بين بنكيهما المركزيين، لتسيير التجارة بين البلدين من دون الدولار الأميركي، وأبرمت الصين صفقات مماثلة مع الهند والأرجنتين وروسيا وجنوب أفريقيا ومجموعة من الدول الأخرى.

والنتيجة هي أنّ الصين قد أنجزت في الربع الأول من هذا العام وحده، حوالي 7% من تجارتها الخارجية بعملتها الوطنية، أيّ بزيادة قدرها 20 ضعفاً بالمقارنة مع العام الماضي.

### بنك تنمية «بريكس»

شكل الهدف المعلن لإنشاء بنك التنمية لدول «بريكس» (برأسمال 100 مليار دولار، وبناء احتياطيّات مالية تبلغ قيمتها أكثر من 100 مليار دولار أخرى)، استكمالاً للجهود الدولية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية، الرامية إلى دعم التنمية على المستوى العالمي، غير أنّ الهدف الخفيّ في رأي الكثيره من المراقبين، هو إنشاء مؤسسة دولية رديفة للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لتكون وسيلة تنافس هذه المؤسسات وتمثل على تحرير العالم من تأثيراتها وقبورها. فهذه المؤسسات تسيطر عليها الولايات المتحدة بشكل أساسي، سواء في ما يتعلق بتحديد إدارتها أو سياساتها، أو بتوجيه عملية اتخاذ قراراتها، أو حتى نحو توجيه مواردها في الاتجاهاات التي لا تخدم السياسة الأمريكية، على الرغم من أنها من حيث المسمى والطبيعة مؤسسات دولية، وهذا ما أدى في رأي كثير من المراقبين، إلى ضياع عقود من النمو على العالم الثالث.

وتتشكل دول «بريكس» نحو 30% من مساحة اليابسة في العالم، وتضم 40% من مجموع سكانه. وكانت دول «بريكس» قد حققت إنجازات بارزة حيث شكل ناتجها المحلي نسبة 21% من الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول العالم. كما يصل حجم التجارة الخارجية بعملتها، إلى ما يقرب من 18% من الناتج الاقتصادي

## آراء

## المنظور العالمي

في العالم، إضافة إلى 15% من حجم التجارة الخارجية، كما تجذب نصف الاستثمارات الأجنبية في العالم.

الثابت أنّ روسيا تحديدا هي المحرك الرئيسي لقيام هذا البنك الذي قال بوتين عنه: «إنه سيكون واحداً من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الرئيسية للتنمية في هذا العالم، وسيكون المقر الرئيسي له في شنغهاي».

ويعلق الدكتور فيل هيل أستاذ الاقتصاد الدولي في مدرسة لندن للاقتصاد على بنك «بريكس» الجديد بالقول: «لا شك أنّ المهمة الرئيسية المنوطة بالبنك الدولي هي تنمية اقتصاديات دول العالم النامي، إذا المنافسة بين الطرفين واقعة حتماً»، ويضيف هيل «لا يتداول بنك البنحج العملاق كبنك مجموعة «بريكس» على خط إقراض البلدان النامية، سيضمن توفر موارد مالية ضخمة للاقتصاديات الناشئة بعيداً من الهيمنة التقليدية للمؤسسات المالية الغربية».

وتصرّ شعوب «بريكس» على الولا النهج قادتها الذين تمكنوا من إعادة دولهم إلى موقع مؤثر في المستوى الدولي، وتشكل تجربة فلاديمير بوتين في روسيا خير مثال على ذلك، حين أصّر الشعب الروسي على تثبيت نهجه في الحكم، منذ اعتمد نهج «استعادة الهيبة المفقودة» إلى الرئاسة الأولى.

ولهذه الواقع دلالات تشير بوضوح إلى نجاح السياسات التي اعتمدها الرجل خاصة في الميدان الاقتصادي. فقد استطاع بوتين رسم سياسة اقتصادية فعالة في بلاده، وتحاول الحفاظ على معدلات النمو، وتسعى إلى التقليل التدريجي للاعتماد المفرط على صادرات قطاع الغاز من جهة، واستخدام العملة الوطنية في التداولات خصوصاً مع دول «بريكس» وأميركا اللاتينية.

### انتفاضة أوروبية... وخليجية

في منتصف شهر تموز الماضي ارتفعت الأصوات الأوروبية والفرنسية تحديداً مطالبة بوضع حد لهيمنة العملة الأميركية «الدولار» على المعاملات المالية الدولية، وذلك بعد أن فرضت واشنطن مؤخراً غرامة قدرها 9 مليارات دولار على بنك «بي إن بي باربيزا» الفرنسي بتهمة مخالفة القوانين الأميركية ومساعدة دول على تفادي العقوبات الاقتصادية.

وكما أفاد تقرير لصحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، فقد دعت فرنسا إلى التفكير في بدائل جديدة لوضع حد لهيمنة الدولار الأميركي، وتشجيع حجم وحضور العملات الدولية الأخرى في المعادلات التجارية العالمية.

هل هذا الأوروبيون كما الصينيون والروس من قبلهم المطالبة بإيجاد بدائل للورقة الخضراء التي تتحكم في اقتصاديات العالم اليوم؟

الثابت هو أنّ وزير المالية الفرنسي ميشال سابان أشار إلى أنه قد طرح بالفعل المشروع الهيمنة التي يروسلها لمناسبة اجتماع وزراء مالية الاتحاد الأوروبي، ما يعني أنّ الأمر قد تجاوز عتبة التصنيز الفكري، ودخل في عمق النقاشات الحدية... هل هي حقاً نهاية لهيمنة الدولار؟ وما البديل؟ ثم وهذا هو الأهمّ ماذا يحدث لو أنهار الدولار حول العالم مرة واحدة؟ وما هي الآثار المترتبة على ذلك؟

ولكن هل تتوقف الدول الدولية لإنهاء هيمنة الدولار عند حدود فرنسا فقط؟ كما تمتد إلى غيرهما من دول العالم وخاصة الشرق الآسيوي؟ تذهب صحيفة الفايننشال تايمز إلى أن هناك أسباباً كافية، إلى أنّ خصخصة البنك الفرنسي «بي إن بي باربيزا» 9 مليارات دولار، على خلفية استعمال الدولار في صفقات مع دول تخضع لخطر أميركي تقف إلى حد كبير وراء الدعوة الفرنسية ويقول وزير المالية الفرنسي سابان إن هذه القضية تدفعنا إلى التفكير في بدائل مناسبة والإعتناء على عدة عملات دولية، ويضيف الوزير: «إنّ صناعة الطيران في أوروبا مثلاً يمكنها التحلي عن استعمال الدولار لصلحمة اليورو، وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على الدول الناشئة التي تخزرت كثيراً في الفترة الماضية بسبب المضاربة على عملتها» والثابت أنّ فرنسا ليست الدولة الأوروبية الوحيدة المتخضعة لهذا المشروع، أيّ إنهاء هيمنة الدولار، فهناك دول أوروبية أخرى ترحب بذلك، فعلى سبيل المثال ألمانيا وإيطاليا والنمسا واليونان، جميعها باتت تفضل التعامل باليورو على الدولار.

وقد بلغ الأمر قطاع النفط اكتشف الفاينشيل عن أنّ العملاق القطري الفرنسي والأوروبي «توتال» من أكبر المتضررين من كثافة الجواء إلى الدولار في معاملاتها ما جعل ربيسها التنفيذي ريستوف دومارجوري، يدعو إلى ضرورة الاعتماد على اليورو والتخلي عن الدولار في الصفقات الدولية للشركات الأوروبية... هل هي صخوة اقتصادية أوروبية في مواجهة هيمنة الدولار؟

وفي السياق، كشف الخبير الاقتصادي السويسري، سيرجيو روسي، أستاذ الاقتصاد والسياسة النقدية في جامعة فيربورغ السويسرية، أنّ المبادلة التجارية لدول الخليج مع أوروبا وأهمّ مع معاملاتها مع الولايات المتحدة، مضيافاً: «وما دامت موارد صادراتها في أغلبها بالدولار، فإنها ستضطر من تقلبات سعر صرف هذه العملة، لذلك فإنّ تنوع العملات التي يتّخ بها استخلاص هذه الموارد، حل لهذه المشكلة».

وأشار الخبير الاقتصادي، إلى أنّ من بين الحلول الأخرى لدول الخليج إيجاد عملة موحدة لكل المنطقة، ولكنه حين من أنّ المسألة في نهاية الأمر سياسية، مذكراً بأنه عندما تصعب صدام حسين رغبته في تسجيل سعر برميل النفط باليورو، إلى جانب الدولار، غزت الولايات المتحدة الأميركية العراق، بحسب مقابلة أجرتها معه الإذاعة السويسرية.

### سلة عملات احتياطية هل هو الحل؟

ما هو الحل إذن في مواجهة الاضطراب الذي يلف الدولار في السنوات الأخيرة؟ خلال ما يقارب العقد من الزمن قد تبرز «سلة عملات احتياطية» مع قيام البنوك المركزية باحتفاظ بالذرات من خليط من الدولار والروبية والريال والروبل، إضافة إلى المعادن النفيسة طبيعاً، وربما تظهر حزمة تركبينة من العملات الريادية العالمية مع التركيز، بعد سنوات من طباعة الغرب العملات، على أصول مدعومة بالسلع والمواد الأخرى المحلية والعالمية.

النص، ووفق كلّ هذا تحاول إمارة المؤمنين على الدوام إعادة تأسيس مشروعيتها عالمياً، وإضفاء المقبولية والرضى عليها. فتصبح إمارة المؤمنين بشكل أو بآخر صمام أمان يحمي الحقل الديني المغربي برزقيته الرسمية والشعبية والتعظيمي، وتلعب على الطريق أمام الإسلام السياسي ومنعنه من اختراق المؤسسة الدينية الرسمية، والوسائل (بالمعنى ليست فكرية فقط، وإنما متغلّفة في التناغم الحاصل بين المؤسسات الدينية والأمنية).

أشراً إليها، والمتغلّفة في تحسين الحقل الديني المغربي ضدّ التشرذم، وصون الأمن الروحي للمغاربة، فإنها لا تسلم في الأخرى من الانقطاعات إلى تصلص حولها العديد من الممارسات الوثوقتوكالية التي تنكس بخصّص الملك إلى حدّ التدفّيس؛ وهي مسألة تثير انتقادات الإسلام السياسي وسخط البعض المسيارية والتبريرية الأخرى، وتضع الملكية على الختوم بين الرغبة في التبرير وجودها، وبين الحفاظ على تلك المقولوس وبين مخاطر الاصطدام مع عوامل الزمن، وهي العوامل التي جعلت وجود مرجعية دينية أرتبعت بالملوك في بلدان أوروبا تستحيل مرجعية أرتبعت.

إذا كانت المرجعية الدينية في المغرب هي إمارة المؤمنين والحالة الدينية في مصر على سبيل المثال فكلية بأنّ تغيّن الفرق.

عدا سلطة «الحاكم بأمر الله» الحليفة الفاطمية الذي حكم مصر في ما بين القرنين العاشر والحادي عشر، وبعض التجارب الشعبية به، ومنها محاولة «الإخوان المسلمين في القرن العشرين إقناع الملك بتعزيز سلطه دينية ما، عدا تلك التجارب لم تعترض مصر في العصر الحديث تجارب وجود مرجعية دينية تجمع بين السلطنتين الدينية الزهريّة، وكاتحت كلّ الإصلاحات التي عرفتها مؤسسة الأزهر على عهد الرئيس جمال عبد الناصر موقع إدانته، بحيث اعتبرت بمثابة تدمير الدين للدين. وفي ما بعد تلك المرحلة بقيت مؤسسة الأزهر وأيام الإفتاء المصرية معرّضتين لأنّ تخترقهما مختلف التيارات، فلم تكونا في يوم خلوا من تيارات ليبرالية/ عقلانية تتصارع مع تيارات أخرى محافظة، وانضات إليها في الثمانينيات وما بعدها تيارات إخوانية وتيارات سلفية/ وهابية، ولا غرابة أن يلاحظ أيّ باحث اليوم فوضي تلك التيارات داخل الأزهر، فيجد تياراً عقلائياً يضم الشيوخ احمد الطيب وأحمد كريمة وسعد الدين الهلالي ومحمد في الله نصر، وتياراً وهابياً يضم الشيخ محمود شعبان وغيره، وتياراً محافظاً يفتي في الوسط ويضمّ الشيوخ خالد الجندبي ويوسف البديوي وغيرهما.

إنّ التشرذم والفوضى التي تسود الحقل الديني في مصر، سببها غياب مرجعية تقوم بدور مثل الذي تقوم به «أمراء المؤمنين» في المغرب و«ولاية الفقيه» في إيران و«خادم الحرمين» في السعودية، وبصرف النظر عن مضمون ذلك

الشعبي/ الثقافي نظراً إلى سماتها المدوّرة، فإنه يصعب للغاية إحدائه في بنية الإسلام الرسمي، ذلك أنّ الدولة باعتبارها الوصية على الإسلام الرسمي، والذي تسعى من خلاله إلى التحكّم في مفاعيل الإسلام الشعبي، ومنع حركات الإسلام السياسي من أخذ قواه الضاربة أنواع من الانفلات والعمعان.

يقصد بالإسلام الرسمي بنية متكاملة من الأفكار والمؤسسات والوقائع، باعتبار ذلك التقسيم لا يتناقض مطلقاً مع حقيقة أنّ الإسلام واحد، ولكنه تعبير عن أنّ الإسلام/ النصّ التاريخ لا يفضح عن ذاته إلا من خلال تطهورات أخرى قد تتعارض هي مع النصّ التاريخ، وهذه التطهورات توجد في الثقافة والسلوك للشعبيين ذوي الانسحاب/ الإرث إزاء الإسلام/النص، وتوجد في تأويل مؤسسات السلطة السياسية عبر العصور للنصّ الديني ووقف المعاصر، واستخدم تلك التوايلات لإقناع «العامّة» الشعب بصوروة طاعة السلطة إياها، وتوجد أخيراً في تواتلات عدد حركية برزت جذوراً منذ زمن الفتنة والى اليوم ترمي إلى تصحيح إسلام الثقافة/ الإرث والاعتراض على إسلام السلطة وإقامة إسلام النصّ حسب منظور الثقافة المختلف عليها عقيدة وشريعة، سواء في ما بين دعاة ذلك الإسلام/ الحركي/ السياسي أو بينها/ بين كلّ منها وبين السلطة السياسية من جهة، أو بينها وبين الإسلام الشعبي/ الثقافي في مصر على سبيل المثال.

فالإسلام الرسمي لا يفعل إزاء الإسلام الشعبي/ الثقافي أكثر من تطويعه، وذلك بمسارته في كلّ أركانه، وفي المغرب يتظاهر الإسلام الرسمي في فكرة «إمارة المؤمنين» وحضورها الضمني في مؤسسات التدريس والبلث الدنيا، بحيث هناك مركزية تتمتع بها هذه المقولوس داخل مختلف مدارس ومؤسسات التعليم الديني، وتقوم حولها خطب الخطباء في المساجد، وتروّج لبروجها للناس/ العامة حملة الإسلام الشعبي/ الثقافي، وهي مركّزة أيضاً ضمن في مضامين ومثون ما يتبادأ فقهاء المغرب في مؤسسة تخرج كوادر الحقل الديني المغربي، وهي أيضاً مطح النزاع بين بعض من تيارات الإسلام السياسي كالعهد والإحسان، وهناك حركات أخرى تلعبها أولوية في الصراع كالهوابية، ومنها كالتكوير الرسمية والشعبية، حيث لا نتمه خطراً يهدد الإسلام الشعبي/الثقافي المغربي، ويصرف النظر عن الغايات التي يسخر لها الإسلام الرسمي إلا أنه صمام أمان وقين بالعاطف على الإسلام الشعبي/الثقافي، ومهما كانت القنات التي تربطه بالسلطة إلا أنّ ذلك لا يمنعه من الالتحام أكثر بخاصيته العنوية وانفتاحه على التطوّر والتجدّد والتعدّد، وهي السمات التي يبعثي الإسلام السياسي الفصاع عليها بشكل أو بآخر.

والخطر المذكور يتمثل إرجائياً في اختراق تسعي جماعات الإسلام السياسي إلى إحدائه في بنية الإسلام الرسمي. فإذا كان ذلك الاختراق سهلاً تماماً إحدائه في بنية الإسلام